الحركة النسائية في موريتانيا مسيرة ونضال

د. بخوته محمد نوح الشيخ الصوفي

باحثة في التاريخ المعاصر

المقدمـــــــــة:

لقد طغى طابع الانغلاق والانزواء على المرأة الموريتانية ردحا من الزمن، وذلك نتيجة سيادة سلطان العرف والتقاليد، ولئن كانت تلك هي وضعية المرأة في الفترة ما قبل الاستقلال، فإنه وابتداء من نشأة الدولة الحديثة سيشهد المجتمع تغيرات مختلفة وعلى صُعد عدة بدءًا بتشكيل المسار الديمقراطي وتجديد الحياة الحزبية، ومن ثم أهمية اعتلاء المرأة للمناصب الإدارية، ومرورا بدعم الانتاج النسائي المعرفي وتشجيع مشاركتها السياسية، وما لتلك المشاركة وذلك الحراك من تأثير على المرأة سواء على مستوى العقليات، أو تغيير البنى والأنساق التي كانت قائمة.

وعلى هذا الأساس تبلورت الحركة النسائية في موريتانيا، التي كانت تسعى إلى انصاف المرأة ونيلها لحقوقها كاملة، فكان للمرأة حضور مؤثر في الشأن العام، ومن هذا المنطلق غدى الشأن النسائي بتجلياته المختلفة، مثار اهتمام الباحثين، وفي هذا الإطار يندرج هذا البحث الموسوم تحت عنوان: الحركة النسائية في موريتانيا مسيرة ونضال، حيث يرصد البحث نشأة الحركة النسائية، واهدافها ومسيرتها النضالية، ومدى تأثير الحركة النسائية الموريتانية في المشهد السياسي وعلى وضعية المرأة.

المحور الأول: الحركة النسائية التأسيس والمراحل

1. نشأة الحركة النسائية واهدافها

تعرف الحركة النسائية بأنها: «اهتمام النخب النسوية أو انسائية بقضايا المرأة، العمل على إيجاد الحلول الملائمة لها»[1]، حيث تعبر الحركة النسائية عن:« مختلف التيارات الفكرية التي تضع المرأة في موازاة مع الرجل، وتربط به تأخرها، وجهلها، وتهميشها، وتطالب انطلاقا منه بالمساواة المطلقة،

---

[1] سيدي ولد سيدي أحمد البكاي، «الحركة النسائية في موريتانيا حصاد السنين»، ديسمبر، 2011، منشور على الموقع الالكتروني: http://www.maurimedia.net

إلى حد التماثل احيانا، نافين بذلك أي شكل من أشكال الفروق البيولوجية الطبيعة، ولا حتى الثقافية»[1].

وقد ارجع الباحثون والمهتمون بالشأن النسائي الموريتاني، عدم تأثر المرأة الموريتانية ومن ثم تبنيها للنظريات والمواقف التي عبرت عنها حركات التحرر النسائية في العالم، ومن ثم ضعف تأثر الحراك النسائي في موريتانيا– على الأقل في بواكر نشأة الحركة النسائية– إلى خصوصية المجتمع الموريتاني الموغلة في الانغلاق فيما يتعلق بالمرأة، والتي كانت نتاجا لتضافر العديد من العوامل السوسيوثقافية، والأنتربولوجية المكونة للنسق الاجتماعي الموريتاني إضافة إلى عزلة المجال الموريتاني جغرافيا، ومن ثم بعده عن مواطن التأثر في العالم.

وعلى الرغم من ذلك فإن تلاقح ثقافة المجتمع الصحراوي البدوي والمجتمع الصنهاجي الأمومي، الذي يعلي من قيمة المرأة، انطلاقا من كونها مصدرا للحياة والخلق، بالقياس على الأرض التي تنبت الزرع (نظرة المجتمعات التقليدية الزراعية)، تلك العوامل مجتمعة تشبعت بتعاليم الدين الاسلامي الحنيف، وانصهرت فيه مبرزة مكانة؛ خاصة للمرأة الموريتانية ميزتها عن قريناتها في المنطقة.

لقد ظهر الحراك النسائي مبكرا مع بدايات بزوغ دولة الاستقلال حيث شهدت موريتانيا مع بداية هذه المرحلة نواة حراك سياسي بارز تمثل في ظهور نخب سياسية متعددة مثل: حزب الشعب الحاكم ابرز المؤثرين في المشهد السياسي ساعتها، ومن هنا انبجست أولى ملامح الوعي النسائي ومحاولة الرفع من مستوى النساء ومن ثم الاهتمام بقضاياهن وعلى الرغم من الصعوبات التي اكتنفت هذه المرحلة، من حيث الاضطرابات السياسية، وظهور التشكيلات الحزبية التي حاولت المرأة أن تكون جزءا منها، بل وإحدى دعائمها، وهكذا بدأت أولى إرهاصات الحركة النسائية تتبلور مع بعض النساء اللاتي كانت لديهن القدرة على إبداء رأيهن وتغيير وضعيتهن بالرغم من الأمية والتخلف الذين كانت تعاني منهما المرأة بشكل عام[2].

من هذا المنطلق شهدت موريتانيا بداية ستينات القرن المنصرم ظهور أهم التشكيلات النسائية وذلك بتشجيع من الرئيس الراحل المختار داداه، وعقيلته السيدة: مريم داداه التي قامت بأغلب المساعي والاتصالات الرامية إلى إنشاء مكتب يمثل المرأة ويناصر قضاياها، وبالرغم من الخيفة والتوجس اللذان طبعا تعاطي المجتمع مع قضايا النساء، إلا أن العديد من النسوة انخرطن في مشروع بناء

---

[1] نفسه.

[2] سيدي ولد سيدي أحمد البكاي، «الحركة النسائية في موريتانيا حصاد السنين»، م س.

مبادرات نسائية نبذا للخمول والكسل واستحضارا لدور الكثير من الصحابيات اللاتي شاركن الرسول صلى الله عليه وسلم في بناء الدولة الإسلامية[1]، ونتيجة لتلك التحركات بدأت الحركة النسائية في موريتانيا تتبلور. لقد تمخضت الجهود السابقة عن إنشاء أول مبادرة نسائية تمثلت في مولد (اتحاد نساء نواكشوط) الذي تأسس في يوم: 12\12\1961، وقد ترأسته السيدة مريم بنت حامدينو[2]، ليتسع فيما بعد ويصبح تحت مسمى (اتحاد النساء الموريتانيات).

المناضلة الراحلة مريم بنت حامدينو **2018/1930**

أول امرأة موريتانية تترأس اتحادا للنساء

وقد وصلت الرئيس الراحل المختار ولد داداه في يوم: 1962/3/5 رسالة تحمل النظام الداخلي لهذا الاتحاد النساء الموريتانيات والتي تضم أهم أهدافه المتمثلة فيما يلي[3]: رفع المستوى الثقافي للنساء الموريتانيات دون فوارق عرقية ولا مذهبية وتعميم التعليم على البنات، وحماية الأسرة بمحاربة الطلاق الفوضوي والدفاع عن حقوق المرأة الموريتانية في جميع الميادين الاجتماعية والسياسية، ومحاربة

---

[1] نفسه.

[2] Archive Nationales, Série P.R, Dossier 303, Statut de L'union Féminine, Nouakchott, 1975, P.2.

[3] مريم بنت حامد بنو 1930-2018، مناضلة سياسية وأول امرأة موريتانية ترأس اتحادا للنساء الموريتانيات مقتبس من مقابلة اجريتها في 2016/03/06.

الجهل والعادات السيئة، وتربية الأبناء حسب التربية العصرية، مع مراعاة الخصوصية الإسلامية في التربية وتطوير مستوى المرأة الموريتانية حتى تستطيع إنشاء حركة نسائية قادرة على المشاركة الفعالة في خدمة للوطن[1].

وهكذا ضم مكتب انواكشوط ست نساء[2]، حيث باشرت المناضلات في الاتحاد عملهن، برعاية السيدة مريم داداه الرئيسة الشرفية للاتحاد ومريم بنت حامدينو رئيسة الاتحاد، حيث قمن بأولى زياراتهن للولايات الداخلية بهدف الاضطلاع على وضع النساء عن قرب، وهكذا أسفرت تلك الزيارات عن فتح مكاتب في الداخل في مقاطعات :(أطار، لعيون- كيهيدى).

وفي هذا الإطار ونتيجة لتلك الجهود تم تأسيس مكتب للنساء القاطنات في دكار في 02/ 1962/06، ويعتبر هذا المكتب أول تمثيلية للنساء الموريتانيات في الخارج، إضافة إلى فتح مكتب في تونس، وكان فتح هذه المكاتب في الداخل والخارج إيذانا ببدء المشاركة النسائية الفعالة في المنتديات والمؤتمرات المحلية والاقليمية والدولية[3]، ومن أمثلة ذلك المشاركة في مؤتمر الوحدة في كيهيدي يوم 1961/12/25، حيث يعتبر أول مؤتمر محلي تشارك فيه المرأة ممثلة في اتحاد النساء، وفيه ألقت السيدة مريم بنت حامدينو أول خطاب نسائي باللغة العربية.

وقد تجاوز الحضور النسائي الموريتاني المؤتمرات المحلية لتشارك في عدة مؤتمرات دولية من بينها: مؤتمر النساء في دكار، ومؤتمر وكادوبو اللذين مثلت بها موريتانيا السيدتان: مريم حامدينو وسيمون با[4]. وهكذا تم وصول أول وفد نسائي تونسي إلى انواكشوط بدعوة من اتحاد النساء الموريتانيات، ويضم الوفد ست نساء ترأسهن حفيدة الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة السيدة: سعيدة ساس رئيسة اتحاد النساء التونسيات[5].

---

[1] حواء بنت ميلود، المرأة الموريتانية بين ثنائية الاتفاق والاختلاف، المطبعة الوطنية، انواكشوط 2002، ص. 35-37.

[2] حيث أضاف هيبتا ولد محمد محمود أن المكتب كان يضم كل من: (فاطمة با، افيت بنت احمياده، نفيسة بنت السجاد، توري عيشة كان، اينكا تالبوت، مريم سك)، مقتبس من مقابلة مع السيد: هيبتا ولد محمد محمود، 1958، رئيس مصلحة الوثائق الوطنية في الرئاسة الموريتانية سابقا، أجريت المقابلة في انواكشوط 02 / 03 / 2016.

[3] Cheikh Aidera, La femme mauritanienne et l'histoire politique .journal. L'authentique quotidien, N, 471, du 13 AVRIL, Mauritania, 2007, p 4.

[4] مقتبس من مقابلة مع السيدة: مريم داداه، (1930) عقيلة الرئيس الموريتاني الراحل المختار ولد داداه، إحدى أبرز النساء الداعمات لقضايا المرأة، أجريت المقابلة معها في: انواكشوط، 2016/07/22.

[5] جريدة موريتانيا، ع 74، الناطقة الرسمية باسم الحكومة الموريتانية، انواكشوط، 1962، ص.1.

غير أن اتحاد النساء الموريتانيات لم يكن الحركة النسائية الوليدة في الميدان السياسي ساعتها، فقد ناضلت مجموعة من النساء في إطار (الاتحاد النسائي) الذي تأسس سنة 1964، برئاسة السيدة ميمونة بنت منيه، وكان هذا الاتحاد ذو التوجه التقدمي، مناهضا لاتحاد النساء الموريتانيات باعتباره اتحادا مسيسا من طرف للدولة[1]، ومن بين أولويات هذا الاتحاد مناصرة سياسة التعريب ومناهضة زواج المثقفين الموريتانيين بالأوربيات وغيرهم من الغربيات، بحيث كنا نعتبر تقول السيدة فيفى بنت افيجي، في مقابلة أجريناها معها: « أن اتحاد النساء لا يمثلنا كموريتانيات ذلك أن جل أعضائه كن غربيات، ولم تكن اهدافه نابعه من قيمنا الثقافية، على الرغم من دعم الدولة الموريتانية له، الا أنه لا يمثل شريحة عريضة من النساء، من أجل ذلك قمت مع زميلات لي، بإنشاء اتحاد مناهض له في الطرح والرؤى، ويستمد جذوره من ثقافتنا التليدة، ويعطي الأولية للمرأة الموريتانية المهمشة»[2].

وانطلاقا من تلك الأسس تكمن أهم أهداف قيام هذا الاتحاد ومسوغاته في محاولة التقليل من تأثير الأجنبيات على المشهد السياسي الموريتاني، من مثيلات تركيا داداه، ومريم داداه، وغيرهن[3]، وإعطاء الأولوية للنساء الموريتانيات. وقد قامت عقيلات القادة السياسيين من الجهة الأخرى بالرد على هذه الانتقادات والدفاع عن طرحهن، فأصدرت السيدة تركيا داداه [4] كتابا باللغة الفرنسية بعنوان: "ملاحظات على الترقية النسوية الموريتانية" يتضمن أهم أطروحات هذا الاتجاه النسائي.

بيد أن تلك الخلافات سرعان ما انتهت بالتراضي وانصهار جميع التيارات النسائية المختلفة في إطار هياكل حزب الشعب[5] إثر مؤتمر كيهيدي الذي عقد سنة 1964[6]، وقد أدى هذا الاندماج إلى إنشاء

---

[1] فيفي بنت افيجي، (1946)، مناضلة سياسة، ورئيسة مركز الموريتانية للزرابي (ماتيس)، مقتبس من مقابلة أجريت في انواكشوط، 01/ 04/ 2016

[2] نفسه.

[3] نفسه.

[4] تركيا داداه سيدة موريتانية من أصل جزائري، جاءت إلى موريتانيا إثر تزوجها بالدبلوماسي الموريتاني عبد الله داداه، وذلك بداية ستينات القرن العشرين، حيث عايشت مختلفة التطورات التي عاشتها الحركة النسائية في موريتانيا، وقد تقلدت عدة مناصب في الإدارة الموريتانية، من بينها: مديرة للمدرسة الوطنية للإدارة، بانواكشوط.

[5] حزب الشعب الموريتاني: حزب سياسي قام بتأسيسه الرئيس الموريتاني الراحل المختار ولد داداه سنة 1960، وظل يحكم البلاد حتى سنة 1978.

[6] تعد مدينة كيهيدي من أهم المدن الموريتانية ذات التنوع القومي، وقد تميزت باحتضانها لمؤتمر الحزب الحاكم في موريتانيا سنة 1964، الذي كان من بين أهدافه احلال النظام الرئاسي ممثلا في حزب الشعب، بديلا عن النظام البرلماني ساعتها، والذي كان يعتمد على المنظومة الاستعمارية الفرنسية، دون مراعاة الثوابت الوطنية المتمثلة في

مجلس استشاري في ذات السنة، ثم ظهور هيئة نسائية جديدة ، مثلت أغلب الطيف النسائي في موريتانيا وهذه الهيئة هي: المجلس الأعلى للنساء برئاسة السيدة: عيشاتا كان[1]، وعضوية إحدى عشرة امرأة، و ذلك أثناء مؤتمر العيون 1966، ليطلق على المجلس فيما بعد اسم نساء حزب الشعب، تيمنا بشباب حزب الشعب الذي انضم هو الآخر للحزب[2]، وقد عمر هذا المجلس حتى 1976، ليخلفه في الواحد يونيو من ذات السنة المجلس الوطني للنساء[3].

إن تكتل الحركات النسائية الموريتانية في إطار حزب الشعب، قد أدى إلى بلورة الوعي لدى المرأة، وأظهر أول طليعة نسائية تمارس السياسة في موريتانيا[4]. غير أن هذا الوضع حد من نشاطات المرأة خارج الحزب الحاكم وهيئاته، وهو ما فرض بعض الرقابة على النشاطات النسائية غير المنضوية تحت لواء حزب الشعب، الأمر الذي حد من عطاءهن وهي محاولات بقيت متواضعة مع ضعف التعليم لدى النساء وتخلفهن.

2. مراحل النضال السياسي للمرأة

إن ما نعنيه هنا بالنضال هو تلك التحركات النسائية التي صاحبت نشأة الدولة الحديثة و مفهوم النضال السياسي ودلالاته المعجمية تكمن في الكفاح السياسي المطالب بحقوق المرأة السياسية ودمجها في الحياة العامة، وإشراكها في رسم القرارات الهامة، كلها تعابير ومصطلحات تدل على العمل السياسي السلمي الذي يستخدم الآليات والأدوات التي تحددها المجموعة المتبنية لهذا النهج، بهدف تغيير واقع معين، نحو واقع آخر[5]، وعلى هذا الأساس مر النضال السياسي للحركة النسائية في موريتانيا بعدة محطات كان أهمها:

تعدد الأعراق والقوميات في موريتانيا، وهكذا اندمجت النخبة السياسة الموريتانية (رجالا ونساء)، في إطار حزب الشعب وهياكله باعتباره الممثل السياسي الوحيد للشعب الموريتاني.

[1] عيشتا كان من أوائل المناضلات الموريتانيات في الحقل السياسي، وأول امرأة تتقلد منصبا وزاريا.

[2] حواء بنت مولود، المرأة الموريتانية ازدواجية التوافق والتخالف، م س، ص. 39.

[3] فيفي بنت أفيجي(1946)، مناضلة وسيدة أعمال، رئيسة المركز الموريتاني للزرابي (ماتيس)، مقتبس من مقابلة معها اجريت في: 2017/07/04.

[4] محمد ولد امباب، المرأة الموريتانية: من الاستقلال إلى ظهور مدونة الأحوال الشخصية: أربعون عاما من النضال، كلية الآداب والعلوم الانسانية، انواكشوط، 2003/ 2004، ص. 23.

[5] أحمد خان، «مفاهيم ومصطلحات النضال السياسي»، مقال على الموقع الالكتروني: www.farrqu.net بتاريخ: 1/10/2008 .

– المرحلة الأولى: من 1960– 1978: لقد وجدت الدولة الموريتانية الحاجة ماسة لمساهمة المرأة غداة استقلال البلاد سنة 1960، فكانت من أولويات الراحل المختار ولد داداه 1924– 2003 محاولة النهوض بوضعية المرأة بحيث:« لا يقتصر الأمر على الدور الحيوي الذي تقوم به المرأة في نقل القيم النبيلة للمجتمع، بل إن الأمر يعني إعطاء المرأة من جديد المكانة الشرعية التي تليق بها في عملية بناء أمة تحرص على صيانة هويتها المميزة»[1]. لقد انتهج الرئيس الراحل المختار ولد داداه، من أجل تحقيق هذا الهدف عملية توعية تهدف إلى تنبيه النساء إلى ضرورة مساهمتهن في بناء كيان الدولة الناشئة، وقد وجدت هذه الحملة المنبر على صفحات (جريدة موريتانيا)، فطرحت عدة قضايا من بينها (الطلاق وعمل المرأة، والتمدرس)[2]، لكن ضآلة المتعلمات ونقص التجاوب الإيجابي والموقف التقليدي من قضايا المرأة، كلها عوائق لم تترك الحملة الاعلامية تأتي ثمارها بشكل أكثر فاعلية[3]، حيث عبرت بعض الكاتبات عن امتعاضهن من اللامبالاة التي كان الكثير من المثقفين والسياسيين يتعاملون بها مع قضايا المرأة، والتي ينظر إليها نظرة دونية أقل مما كانت ينظر به عرب الجاهلية للمرأة[4].

– المرحلة الثانية: 1978– 1984: تعتبر هذه المرحلة مرحلة ركود شامل للنشاط النسائي بالرغم من استحداث نظام الرئيس الموريتاني السابق محمد خونا ولد هيداله[5] نظاما مخالفا لنظام الحزب الواحد، الذي كان سائدا وهو" نظام هياكل تهذيب الجماهير"، لكن المرأة لم تقم بشأن فعال في هذه الهياكل، في حين لم يتجاوز تمثيلها بعض القيادات البسيطة[6]. ومع ذلك، هناك، بعض النسوة اللاتي حشدن كافة طاقاتهن لتوعية المرأة ودمجها في الحياة النشطة، خلال هذه المرحلة من مثيلات الناهة بنت

---

[1] خطاب المختار داداه 1976، مقتبس من مجلة مريمُ، الناطق الرسمي باسم اتحاد النساء الموريتانيات، ع: 15، س1، انواكشوط، 1976، ص. 2-5.

[2] جريدة موريتانيا، ع 71و 28 نوفمبر، انواكشوط، 1961، ص. 4.

[3] محمد فال ولد الحطاب، «المرأة مسيرة ثلاثين سنة 1960– 1990»، م س، ص. 32-34.

[4] مريم بنت حامد ينو، (1933-2018) من أوائل المناضلات الموريتانيات مقتبس من مقابلة اجريت معها في انواكشوط 06\02\2016، توفيت، 2018 رحمها الله.

[5] محمد خون ولد هيدالة المولود 1940، ضابط سابق في الجيش الموريتاني، ترأس موريتانيا إثر انقلاب عسكري، سنة 1978 وتم الإطاحة بحكمه 1984.

[6] وردة بنت بوكي، تطور المشاركة السياسة للمرأة في موريتانيا. كلية العلوم القانونية والاقتصادية. انواكشوط، 2006– 2007، ص. 19.

سيّدي[1]، وفيفي بنت أفيجي، عيشاتا كان، وخداجة بنت أمير[2]، وغيرهن، لكن تلك المساعي باءت بالفشل لعدم اكتراث السلطات المعنية بالشأن النسائي، و عدم تشجيعه، الأمر الذي أدى إلى الفشل في تشكيل هيئة متماسكة للنهوض بوضعية المرأة، ثم إن تلك الجهود لم تجد آذاناً صاغية من طرف الشريحة النسائية المقصودة، نظرا للفوضى والاستبداد الذي تشهده البلاد خلال تلك المرحلة، وهكذا، فأقل ما يقال عن هذه الفترة: إن قضية المرأة عرفت تراجعا ملحوظا، أعاق مسيرة المرأة النضالية، وأدى إلى ضعف الحركة النسائية في ايصال صوتها وفرض إرادتها على السلطة السياسية ومن ثم الفشل في اتخاذ أي قرارات جادة تجاه قضايا المرأة واهتماماتها.

– المرحلة الثالثة: (1984– 2005): تعد هذه المرحلة بداية المشاركة النسائية الفاعلة وذلك من خلال إنشاء قطاع خاص بالنساء يتبع للأمانة الدائمة للجنة العسكرية[3]، التي كان يرأسها الرئيس الموريتاني السابق معاوية ولد سيد أحمد ولد الطايع[4]، وقد تشكل أول قطاع خاص بالنساء خلال هذه المرحلة، ويتكون هذا القطاع من ثلاث هيئات هي:

– مكتب الانعاش والتأطير ويعنى بالتأطير ورسم الخطط، ومكتب الترقية النسوية ويعنى بالتكوين والأنشطة الاقتصادية النسوية، ثم مكتب العلاقات الخارجية ويعنى بالتنسيق مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية[5]، وكانت أول مسؤولة لهذا القطاع السيدة: فاطمة بنت هارون ولد الشيخ سيديا، ثم تلتها السيدة مريم منت أحمد عيشه، التي تحول في عهدها إلى أمانة تنفيذية مكلفة بترقية المرأة [6]، وعن أهم العوائق التي واجهها القطاع خلال هذه الفترة تقول السيدة: مريم بنت أحمد عيشة:« لم تكن لدى القطاع أية ميزانية، وعملت مع نساء قليلات على تنظيم القطاع وهيكلته، ومن بين المشاكل التي واجهتنا: عزوف النساء عن المشاركة السياسية الفاعلة، وهو ما تطلب منا جهدا مضنيا، من

---

[1] الناها بنت سيّدي (1946–2021): صحفية ناشطة نسائية، تعتبر أول اعلامية موريتانية تقدم الأخبار والبرامج في إذاعة موريتانيا.

[2] خداجة بنت أمير: مناضلة سياسية، تعتبر من أوائل النساء الموريتانيات اللاتي تعلمن في المدارس النظامية المعاصرة.

[3] مقتبس من مقابلة مع السيدة: مريم بنت أحمد عيشه مناضلة، مناضلة سياسية، وأول وزيرة مكلفة بشؤون المرأة، ورئيسة الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة، اجريت المقابلة في: انواكشوط، 02-04-2016.

[4] معاوية ولد سيد أحمد الطايع (1941)، حكم موريتانيا في الفترة ما بين 2005/1984، تعتبر فترته بداية تشكل المسار الديموقراطي في موريتانيا.

[5] مريم بنت أحمد عيشه، مقابلة سابقة.

[6] نفسه.

أجل إقناع النساء بضرورة العمل معنا»[1]، ولتسهيل هذه المهمة قام قطاع النساء بإصدار مجلة "الشروق" التي كانت تهتم بقضايا المرأة[2].

وقد استعادت المرأة خلال هذه المرحلة تضيف السيدة: مريم احمد عيشة « ألقها ومشاركتها في الشأن السياسي»[3]، وقد ساهمت تلك النشاطات في تفعيل دور المرأة في الشأن العام، بعدما شهدته مشاركتها من تراجع في مستوى التمثيل السياسي خلال الفترة التي سبقت هذه المرحلة.

وقد تم خلال هذا العهد إنشاء أول وزارة مكلفة بشؤون المرأة والصناعة التقليدية والسياحة، وعينت عليها السيدة خديجة بنت أحمد، وقد كللت تلك الجهود بإدماج (260 امرأة) في سلك الوظيفة العمومية، سعيا إلى تكثيف الجهود الهادفة إلى إشراك المرأة في الحياة السياسية.

ولعل من أهم إنجازات الحركة النسائية خلال هذه المرحلة على المستوى القانوني، إعداد (التشخيص الشامل لوضعية المرأة 1994)[4]، والذي يعتبر أول تشخيص من نوعه، عملت على إنجازه السيدة مريم بنت أحمد عيشه وطاقمها الوزاري، وهكذا اصبح هذا التشخيص المرجع الأساسي للاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بترقية المرأة فيما بعد، والاطار المؤسسي والحقوقي للمقاربات والتوجهات التي سعت الحكومة الموريتانية ممثلة في الوزارة المكلفة بشؤون المرأة إلى تطبيقها، واقناع النخبة النسائية بتبنيها. وفي تقرير أجرته الباحثة الموريتانية فاطمة بنت المصطفى[5]، تحدثت فيه عن ما تحقق للمرأة الموريتانية خلال هذه المرحلة، من توظيف عشرات النساء في مكاتب الوزارات في إطار العمال[6].

وقد شهدت موريتانيا خلال هذه الفترة أول تجربة ديمقراطية، بعد إقرار دستور 20 يوليو 1991، وبعد الانتخابات الرئاسية يناير سنة 1992، إذ؛ تحول القطاع النسوي الى كتابة دولة للترقية النسوية، تم

---

[1] نفسه

[2] نفسه.

[3] نفسه.

[4] Secrétariat d'Etat à la condition Femme Mauritanie, stratégie de protection Féminine, juin 1992, p. 12.

[5] باحثة في مجال حقوق المرأة، وعضو مؤسس في فريق المناصرة النسائي في موريتانيا، الذي كان من أهم انجازاته فرض مادة دستورية تضمن المشاركة النسبية للمرأة في البرلمان والمجالس البلدية.

[6] فاطمة بنت المصطفى، المكتسبات التي حصلت عليها المرأة الموريتانية في حكم معاوية ولد سيد أحمد للطايع، أعمال ندوة فريق المناصرة، 2018.

تكليف مريم بنت أحمد عيشة كأول وزيرة في العهد الديموقراطي، لتتعاقب عليه كل من السنية بنت سيدي هيبه، وعيشة بنت امحيحم، ومنتانة بنت حديد، ثم زينب بنت النهاه وغيرهن عديدات.

وفي هذا العهد دخلت المرأة لأول مرة القطاعات العسكرية وشبه العسكرية، وقد كانت قبل ذلك حكرا على الرجال، فدخلت النساء الشرطة في التسعينات وتعزز الحضور مع بداية القرن الواحد والعشرين في دخولهن قطاع الدرك والحرس، وفي بداية العهد الديمقراطي سنة 1991، تشكلت أول قيادة مؤقتة للحزب الجمهوري الحاكم من(15 عضوا) من بينها (3 نساء)، هن مريم أحمد عيشه، ديا با، السنية سيدي هيبة[1].

كما تعزز دور النساء من خلال التمثيل في هيئات الحزب الحاكم القيادية، مثل المجلس الوطني، والمكتب التنفيذي، إلى جانب لجنة وطنية خاصة بالنساء، قادتها السيدة: خدي بنت شيخنا ولد محمد الاغظف عند انشائها، وخلال هذه المرحلة تم ترشيح أول سيدة من وسط الحراطين (الأرقاء السابقين)، وهي المرحومة فاطمه الزهراء بنت اسباغو كعمدة، وكنائبة عن مقاطعة تمبدغة، الأمر الذي شكل هزة قوية للمجتمع التقليدي الارستقراطي، الذي كان يحتكر تلك المناصب ويعتبرها خاصة بعلية القوم[2].

وهكذا تطورت الحركة النسائية حتى وصلت الى البرلمان بدون كوتا سنة 2001، حيث ضمت الجمعية الوطنية السيدات النواب: امات بنت اونن، مالادو كوليبالي والنمه بنت مكيه، لكن هذا الحضور ظل خجولا، سواء على المجلس التشريعي أوفي المجالس البلدية، التي لم تسع ساعتها سوى السيدة فاطمة بنت عبد المالك، عمدة لمقاطعة تفرغ زينه ساعتها، ويحسب للمرأة في هذا العهد أنها دخلت مجال الدبلوماسية فعينت مهله بنت أحمد مديرة لأحد القطاعات الهامة في وزارة الخارجية برتبة سفيرة[3].

وتزامنا مع بلدان عربية عديدة اتخذت نظام الكوتا كحل لفرض مشاركة المرأة بقوة القانون ونتيجة لوعي النساء بقرار مؤتمر بكين 1995، تبلورت فكرة المطالبة بالحقوق بدل الاستسلام لما تجود به الحكومات الموريتانية، فكانت انتخابات 2006 قد عرفت حضورا مميزا لمشاركة المرأة، مما نتج عنه دخول نسبة معتبرة للبرلمان تقارب (20%) فكانت تلك الخطوة هامة في سبيل تعزيز المشاركة النسائية

---

[1] فاطمة بنت المصطفى، المكتسبات التي حصلت عليها المرأة الموريتانية، م س

[2] نفسه.

[3] نفسه.

البنائة في صنع القرار في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانتصار للحركة النسائية في موريتانيا بمختلف توجهاتها، ونتيجة لجهود فريق المناصرة النسائية[1].

وقد تعززت تلك الخطوات بتعيين أول وزيرة للخارجية في موريتانيا والمنطقة العربية 2009 كخطوة جادة في تغيير الصورة النمطية حول المرأة. وفي خطوة موالية وصل عدد الوزيرات لست نساء، وهو ما يقارب عدد النساء الوزيرات في كل فترة من عمر الدولة الموريتانية (أي حقبة المختار ولد داداه، وفترة معاوية ولد الطايع)، ليرتفع عدد الحقب الوزارية للنساء إلى تسع حقب سنة 2014. ونتيجة للحوار السياسي تم انجاز حزمة من الإصلاحات كان من ضمنها إلزام كل حزب سياسي بإنشاء لائحة وطنية خاصة بالنساء لكي يتسنى للمرأة الحصول على نسبة أكبر في التمثيل البرلماني وهو ما تم بالفعل. في حين تم اكتتاب عشرات النساء في التعليم العالي موزعات على مختلف مؤسسات التعليم العالي، وفي مختلف التخصصات ما بين الفترة 2013 ومنتصف 2020.

وهكذا فقد ارتفعت نسب المشاركة النسائية في الإدارة من (04%) سنة 2008، إلى ما يقارب (10%) سنة 2014، لكن تلك النسب على ضعفها، تبقى هامة ومشجعة للمرأة الموريتانية التي مازالت مكبلة بثقل العادات والنظرة الدونية للمجتمع.

المحور الثاني: الحركة النسائية مظاهر ومواقف

1. مظاهر الحركة النسائية وخصائصها

لقد استطاعت الحركة النسائية الموريتانية، طرح قضاياها من منطلق ما تعانيه المرأة من معضلات جسام، من قبيل الجهل والفقر، والبقاء على هامش الحياة السياسية، وفوضوية الطلاق، وبعض أشكال العنف و الممارسات الضارة مثل: التسمين القسري والخفاض، والزواج المبكر، والتسرب المدرسي وربط تلك العوامل بالتمسك بالعادات والتقاليد السيئة التي ما فتئ المجتمع يقيد بها المرأة، ويكسبها صفة القدسية، وهو ما جعل محاولات تغييرها من طرف النخب النسائية تصطدم بالانساق التراثية الجامدة التي تعتبر مجرد طلب المرأة العلم خارج البيت دربا من دروب الخروج عن الشرع[2].

---

[1] فريق المناصرة النسائية: هي كتلة نسائية تضم وزيرات سابقات وناشطات حقوقيات استفدن من مرحلة الانفتاح السياسي، والتقين بالرئيس الراحل اعلي ولد محمد فال، سنة 2006، وطالبنه بدمج مادة في الدستور تمنح النساء نصيبا في الوظائف الانتخابية (المجالس البلدية والبرلمانية) وقد تم لهن ذلك.

[2] المختار ولد داداه، موريتانيا على درب التحديات، ط1، مطبعة كارتلا، باريس، 2006، ص. 175.

إن تراكم تلك المشاكل، مع ما يتطلبه العصر من مواكبة لمتطلبات الحياة العصرية، ومن ثم ادماج النساء كعنصر هام لخلق مجتمع قويم متكامل، كلها أمور ساهمت في بلورة فكر نسائي، هدفه معالجة تلك المشاكل، واتخاذ المقاربات والمناهج اللازمة لحلحلتها، ومن هنا انبجست الحركة النسائية في موريتانيا، والتي كانت في مختلف مراحلها مؤدلجة سياسيا من أطراف سياسة معينة، سعت إلى استقطاب ذلك الحراك كما –رأينا سابقا– فتشكلت الحركات النسائية التي تزعمتها نساء الرعيل الأول من الاستقلال، والتي انخرطت قسرا في صفوف الحزب الحاكم، الذي ظلت توجهاته الطابع العام للحركة النسائية في ذلك الوقت.

كما ظهرت تيارات شبابية ونسائية ناشطة خلال فترة السبعينات، وذلك إثر النكبة العربية سنة 1967، التي كان لها الأثر الكبير في بلورة الوعي القومي العربي في أوساط المجتمعات العربية، وفي المجتمع الموريتاني تحديدا، وقد أعترف الرئيس الراحل المختار ولد داداه في مذكراته أن هذه التيارات لم يكن معترفا بها من قبل الدولة؛ إذ أن الرئيس المختار ولد داداه كان مقتنعا بفكرة دمج جميع التيارات الوطنية في إطار حزب الشعب من أجل تهيئتهم وتثقيفهم[1].

وعلى الرغم من ذلك انتشرت العديد من التيارات القومية في موريتانيا كان أهمها: (الناصرية والبعثية...)[2]، وقد استطاعت هذه الحركة استقطاب العديد من الشباب والنساء والعمال، وذلك من خلال مساهمتها في الاضرابات العمالية، خاصة بعد أحداث ازويرات 1968[3]، والتي ساهمت في إنشاء عملة وطنية (الأوقية)، إضافة إلى تأميم شركة (ميفرما في 28 تشرين الثاني نوفمبر 1974، وإنشاء شركة وطنية على أنقاضها هي: شركة اسنيم)[4].

---

[1] المختار ولد داداه، موريتانيا على درب التحديات، م س، ص 176.

[2] يحفظ بن محمد يوسف، أزمة الهوية في موريتانيا، المظاهر والأسباب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 1994، ص.45 -46.

[3] أزويرات: مدينة منجمية، تقع في الشمال الموريتاني، وتعتبر أول مدينة اكتشف فيها الحديد الخام منتصف الخمسينات من القرن الماضي.

[4] تعتبر شركة اسنيم أكبر شركة وطنية لاستخراج الحديد الخام في موريتانيا، وثاني أكبر شركة للحديد في افريقيا، حيث تساهم في الناتج القومي الخام بحوالي (12%) فيما توفر مداخيل تقدر (17%) من ميزانية الدولة الموريتانية، وذلك حسب معلومات الحكومة الموريتانية الصادرة، 2017.

لقد كان للمرأة الموريتانية دور فاعل وحيوي في تلك الحركات، والتي كانت حركة الكادحين امتدادا طبيعيا لها، حيث شكلت هذه الحركة حزبا في إطار تنظيم منسق[1]، حيث عملت العديد من النسوة في هذا التنظيم سرا، من أجل نشر أفكار الحركة في الأوساط الشعبية، إذ، شكل النساء حركة نسائية موازية كانت تهتم بتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع وللنساء، وقد اتحدت الحركة النسائية من المنشورات والدوريات التي توزع مجانا، سبيلا للوصول إلى أهدافها، وكانت النساء تعملن بكثير من التفاني والاخلاص، لمبادئ الثورة القومية التي تتبناها الحركة[52]، وقد اعتقلت العديد من النسوة المنخرطات في هذه الحركة، لكن ذلك لم يثن من عضدهن من أجل إكمال مسيرة النضال.

فقد كانت لبعضهن قصص طريفة تحمل الكثير من الجسارة وتوحي بتمسك المرأة وتعلقها بمبادئ الحركة ومواقفها، فقد انخرطت السيدة: مريم بنت لحويج بشكل سري في حركة الكادحين، ولم يكن أفراد أسرتها يعلمون بأنشطتها داخل هذا التنظيم، إلا حين اعتقلت على إثر طبع منشور المعلمين وهي لم تتجاوز سبعة عشر عاما، لتعلن بعد خروجها من السجن عن ممارستها الصريحة والعلنية للسياسة وانخراطها في التنظيم وقد أشاد الأستاذ "محمدن ولد إشدو" في مذكراته ومؤلفاته بنضال المرأة الموريتانية، خلال هذه الحقبة، وفي هذا الاطار كان يثني على نضال مريم بنت لحويج، فيقول:

أهديك ألف تحيـة

يا حرة عربيــة

يا مريمي يا نضــالا

للصدق والواقعيـة

لا تيأسي واستمـري

دوما من أجل القضيـة[2].

وقد وجدت النسوة المناضلات في حركة الكادحين المنبر لنشر أفكارهن، من خلال بعض النشريات من أهمها:(جريدة صحية المظلوم)، التي تعتبر الناطق الرسمي باسم الكادحين والقلم النابض الذي

---

[1] محمدن ولد إشدو: (1946)، محامي وشاعر، وأحد مؤسسي حركة الكادحين، أجريت المقابلة معه في انواكشوط: 12/6/2016.

[2] محمدن ولد إشدو، أغاني الوطن، م س، ص 47

يعبر عن أهدافها ومبادئها[1]، ولا شك أن لهذه الحركات شأنا بارزا في انضاج الفكر النسائي وإخراجه من وهن التبعية الادراكية، إلى حيز الوعي والثورة من خلال تبني منظومة ايديولوجية تحاكي وتتاغم رغبات الشعوب وتطلعها في التحرر والانعتاق من هيمنة الاستبداد ونظام الحزب الواحد، وذلك باستخدام مبدئي التوعية والتعبير، من أجل تكريس كافة الامكانات خدمة لأهدافها[2].

لقد قامت المرأة بشأن مهم في تأجيج المشاعر لصالح المعارضة، خاصة في صفوف حركة الكادحين، وقامت بالشأن ذاته إلى جانب النظام السياسي الحاكم لصالح تفكيك المعارضة، وقد تطرق محمدن ولد إشدو أحد مؤسسي حركة الكادحين، في ديوانه: (أغاني الوطن)[3]، إلى كفاح بعض النساء الموريتانيات داخل صفوف الكادحين، من خلال قصائد تعبر عن ذلك. الكفاح. كما عبر ولد أشدو عن ما تعرضت له النساء من الاعتقال والسجن خلال هذه المرحلة، في قصيدة مطولة بعنوان "أطفالنا يتساءلون"[4]، حيث جسد هموم الأبناء الذين اعتقل آباؤهم وأمهاتهم خلال عملية القمع التي تعرضت لها الحركة، ومنهم الراحلة: خديجة بنت اسنيد مع ابنتها التي لم تكمل ربيعها الأول.

بيد أن المتتبع لتاريخ هذه الحركات لا بد أن يقف عند بعض الملحوظات الهامة والتي منها: أن أغلب النساء اللاتي مارسن نشاطات داخل الحركات القومية في موريتانيا كان أغلبهن مُعَرَّفاتٍ بالإضافة، فهن إما زوجات القادة أو أخواتهم، ولعل سوء التعليم ونقص التجربة كانا عاملين أساسيين في تكريس تلك الوضعية، إضافة إلى بعض الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تعتبر خروج المرأة من الاطار الأسري أمرا مشينا يجب أن تعاقب المرأة عليه، ومن ثم فالمرأة لم تستطع أن تستغل تلك المشاركة الفاعلة، لتكون منطلقا لتكريس المبادئ والأهداف النسائية التي تسعى إلى تحقيقها والتي يجب أن تكون أولوية في هذا النضال. ومع ذلك، فمشاركة النساء في تلك الحركات تبقى ذات أهمية بالغة بالنسبة لمسيرة الحركة النسائية، ونضج نضالها، فقد بذلت المرأة قصارى جهدها من أجل التأكيد على إثبات رؤيتها المستقلة، من خلال دعمها للتيارات المناهضة للسلطة الحاكمة، ومن ثم تحمل ما يترتب على ذلك من جزر وعقاب، انتهى ببعضهن الى السجن، ويعد هذا الموقف النسائي بداية التمرد على الأنساق والمفاهيم السائدة، التي تجرم خروج المرأة عن المألوف، أحرى أن تعلن تمردها

---

[1] نفسه.

[2] محمدن ولد إشدو، أغاني الوطن، م س، ص 47.

[3] نفسه.

[4] نفسه.

على النظام السياسي القائم، بل تتبنى رؤى ونظريات تعارضه[1]، فقد ساهمت تلك التجربة في ممارسة النخبة النسائية للعمل السياسي المنظم خارج نطاق حزب السلطة، ومن ثم خلق قاعدة نسائية عريضة تؤيد طرحها وتدعم إنجازاتها، في ما يرى باحثون آخرون أن ظهور التيارات الفكرية التقدمية أدى إلى بلورة الخطاب النسائي الواعي بذاته، ومن ثم المطالبة بحقوق المرأة بشكل أكثر جرأة وتحد.

2. حركة النسائية بين سياسة الحزب الواحد والتعددية السياسية

لقد ظهرت العديد الحركات النسائية التي تبورت في شكل تنظيمات حزبية كنساء حزب الشعب الحكومي والحركة النسائية الاسلامية، التي تتبنى اطروحات الاسلام السياسي، ومن أمثلتها: "منظمة نساء حزب تواصل"[2]، حيث تختلف في أجنداتها السياسية مع التيارات النسائية الأخرى، ذات الطابع الراديكالي، مثل نساء حركة ايرا، ومنظمات واحزاب اليسار التقدمي، التي يمثلها أساسا حزب القوى الديموقراطية. ولعل أبرز ما ميز هذه المرحلة من تاريخ الحركة النسائية هو: ظاهرة التموقع النسائي داخل الأحزاب السياسية والمنظمات الحكومية، حيث غدت المرأة أداة بيد الساسة لأجل نشر آرائهم وتوجهاتهم، كما هو الحال عندما وظفت الحكومات الموريتانية المتعاقبة قضية المرأة في إطار رسم أجندتها الرامية لاكتساب التعاطف الدولي، في حين انخرطت المرأة الموريتانية في هذا التوجه دون أن تكون المبادرة ذاتية ونابعة من رؤية نسائية مستقلة، وإنما استغلت المرأة سياسيا من أجل انجاح سياسات معينة. فأصبح الاستغلال السياسي للمرأة سنة مستشرية في اوساط النخبة السياسية الموريتانية، فقد ظلت الساحة الموريتانية حبلى بالتيارات النسائية ذات التوجهات الحزبية المعارضة للنظام السياسي القائم، ومن أمثلة ذلك، نساء حزب تكتل القوى الديموقراطية ابرز الأحزاب المعارضة السياسية في موريتانيا، وحزب اتحاد قوى التقدم ذو التوجه اليساري وغيرهم من الأحزاب، إذ؛ أن المرأة في هذه الأحزاب لم تستطع الوصول إلى هرم القيادة، بالرغم من تأثيرها الواضح في تلك الأحزاب؛ من حيث الالتزام التنظيمي بأهداف الحزبية وحضورها اللافت في الأنشطة، وتأثيرها في القرار السياسي لتلك الأحزاب، ويفسر ذلك بطغيان سلطة الرجل في الميدان العام، وبالنظرة الدونية لمجتمع النخبة في موريتانيا الذي لا يرى أهلية للمرأة في القيادة. إن تجارب النضال النسائي في موريتانيا، توضح أن المرأة لم تستطع إنشاء حركة سياسية ذات توجه مستقل يسمح لها أن تصبح

---

[1] السالكة بنت اسنيد، مقابله سابقه.

[2] نساء حزب تواصل أو المنظمة النسائية لحزب تواصل هي: تنظيم سياسي ذات طابع أيديولوجي إسلامي، تابع لحزب تواصل الذي يعتبر من أهم الأحزاب السياسية المعارضة في موريتانيا، تأسست منظمة نساء تواصل سنة 2007.

ذات مقدرة على الفعل السياسي الذاتي، الذي يمكنها من ممارسة الضغط وفرض المطالب، وأمام هذا العجز عن التنظيم لم تجد المرأة أمامها سوى خيار الانخراط في التنظيمات الجاهزة، ومن ثم التصالح مع أنماط التفكير السائد لدى تلك التنظيمات، والتي تتعامل مع قضية المرأة من باب أنصاف الحلول.

وعموما حاولت أغلب الأحزاب السياسية في موريتانيا خلق تنظيم خاص بنساء أحزابهن، يناضلن من خلاله مثل: (حزب الشعب الموريتاني1960، وتكتل القوى الديموقراطي1991، والحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي1991، وحزب تواصل الاسلامي2007 والاتحاد من أجل الجمهورية 2009، وغيرهم)، لكن هذا النوع من المنابر أصبح مجرد بوق للتطبيل والزغردة للأنظمة والأحزاب السياسية المختلفة، وحتى اليوم لم تستطع المرأة تحقيق نجاح كبير على مستوى هذه المشاركة الفاعلة في المجتمع[1].

إن المرأة الموريتانية لم تتمكن من تحقيق بعض المطالب، خاصة فيما يتعلق بمدونة الأحوال الشخصية التي بقيت حبرا على ورق، حيث ظل العمل يسير فيها ببطء متثاقل. بالرغم من أن مقترح قانون الأسرة الذي أقترح في بداية السبعينات على الحكومة الموريتانية، حيث صاغت وزارة الطفولة والأسرة هذا القانون بشكل أوسع في إطار مدونة الأحوال الشخصية التي صدرت سنة 2001، لكن هذه المدونة لم تفعل إلى الآن. وهكذا فإن مختلف الحركات السياسية والهياكل الإدارية النسائية التي ظهرت ابتداء من 1962 إلى الآن، والتي وصلت إلى عشرات التنظيمات الحركية والأحزاب السياسية، لم تصل إلى الأهداف المنشودة، حيث لم يتجاوز التمثيل النسائي نسبة 20% في البرلمان، و30% في المجالس البلدية، وهي نسب مازالت ضعيفة وتوحي بتدني أداء المرأة السياسي. إن هذا المحصول المتواضع، والذي يواصل التراكم، ليوحي بشبه غياب المرأة عن الحياة السياسية وعن مواقع حيوية داخل المعارضة، وداخل الدوائر السياسية الرسمية.

الخاتـــمة:

من المسلم به أن وضعية المرأة الموريتانية قد شهدت تغييرا ملحوظا، عما كانت عليه قبل عقود، بحيث كان عالم المرأة مقيدا بمكبلات تحد من نشاطها وتختزل حياتها في الإنجاب والعيش لمجرد التنفس، ذلك العالم الثابت الذي ترث فيه أدوارها الاجتماعية عن أمها، فهي رهينة المنزل لا تغادره إلا للضرورة أما الحياة العامة فليست من شأنها، بل من شأن الرجال هم القوامون على السياسة

[1] Aly Fall, « la Femme dans le système juridico-économique mauritanien », Revue Tunisienne de Droit, 1998, p. 159-162.

والتشريع والفكر، أو كما يرى المثل الحساني "البيت مملكة المرأة، والمجتمع مملكة الرجال"، ومع ذلك فالمتصفح للتاريخ الموريتاني لابد أن يقف أمام الوضعية النسائية في موريتانيا بإمعان، في دلالاتها، وسياقاتها المختلفة، التي كرست لتلك المكانة والتي تميزت غالبا بالتكريم، باعتبارها الكائن الضعيف الذي يحتاج الرعاية دائما، لقد افضت تلك الوضعية بالمرأة إلى الاستكانة والخضوع لسلطان المجتمع وموروثه التقليدي ردحا من الزمن، بيد أن معالم التأثير وضرورات التغيير حتمت على المرأة الخروج من حيز الخيمة الضيف والذي اعتبرتها مملكتها، إلى فضاء المعرفة والانفتاح. وقد خلصنا من خلال ما سبق إلى نشأة الحركة النسائية، التي واكبت ظهور دولة الاستقلال، وقد تطرقنا الى تأسيسها وأهدافها وإلى أهم رموزها، وكان لولوج المرأة لأبواب التعليم والتوظيف، واهتمام الدولة بتطوير وضعيتها، دور هاما في تشكيل الحركة النسائية فجسدت المواقف النسائية رؤية المناضلات من قضايا المرأة، ورغبتهن في تجاوز الارث الثقافي والاجتماعي السلبي، لتتبلور الحركة النسائية في موريتانيا، برمزيتها الثقافية والسياسية.

بيد أنه بالرغم من تعبئة النساء، ومساهمة العديد منهن في بناء الدولة الموريتانية الحديثة، إلا أن مشاركة المرأة خلال هذه المرحلة ظلت جزئية، وضعيفة، نظرا لانشغال الساسة الموريتانيين ببناء الدولة وتأسيس السلطة ومؤسساتها، ومن ثم لم تشكل قضايا النساء محورا أساسيا سواء لدى المشرع أو النخبة السياسية في موريتانيا، حيث لم تطرح الأسئلة الكبرى المرتبطة بالمرأة وتأثيرها في المجتمع، ومن ثم علاقتها بالنظام السياسي المرتقب وطبيعة السلطة، وكيفية معالجة الاختلالات الاجتماعية، ومدى إسهام المرأة في بناء الدولة الحديثة، وما إلى ذلك من القضايا المفصلية، والتي كان من شأن طرحها ومناقشتها في حينها، فتح الباب أمام مقاربة ناجعة لحل قضايا المرأة الشائكة، ومعرفة مواطن الخلل في منظومتنا الاجتماعية والسياسية.

وبصورة عامة فإن حضور المرأة الموريتانية في الفعل التاريخي الثقافي وفي العمل السياسي، ما زالت تحكمه ضوابط عامة، منها ما يتعلق بالمجتمع، مثل هيمنة الثقافة الذكورية وتكريس القيم المناصرة لها والمبنية على الاستكانة والتسليم بالقدر والخنوع للعادات والتقاليد، ومنها ما يتعلق بالمرأة ذاتها، نظرا لانتشار الأمية والفقر، وحتى المتعلمات ظل حضورهن ضعيفا في الشأن العام.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المرأة الموريتانية وإن بدأت مبكرا في طرح قضاياها المطلبية وذلك منذ أوائل ستينات القرن الماضي، إلا أن تلك المطالب لم تتجسد إلا حين عرف السياق الوطني اتساعا لهامش الحريات الأساسية، وانتعاشا لنقاش عام حول كل القضايا، وعلى رأسها القضايا المرتبطة بحقوق الانسان، وبمشكل تعزيز دولة القانون.

المراجع بالعربية والفرنسية:

- ابن حامدن (المختار)، **موسوعة حياة موريتانيا**، ج2، الحياة الثقافية، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1990.
- ابن محمد يوسف (يحفظ)، **أزمة الهوية في موريتانيا، المظاهر والأسباب**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، تونس، 1994.
- بنت المصطفى(فاطمة)، **المكتسبات التي حصلت عليها المرأة الموريتانية في حكم معاوية ولد سيد أحمد للطايع**، أعمال ندوة فريق المناصرة، 2018.
- بنت بوكي (وردة)، **تطور المشاركة السياسة للمرأة في موريتانيا**. كلية العلوم القانونية والاقتصادية. انواكشوط، 2006- 2007
- بنت عبد الله (أغل)، **المرأة الموريتانية بين أسر التقليد ورياح التغيير**، بحث لنيل "الإجازة المتريز" المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، أنواكشوط، 1995-1996
- بنت ميلود (حواء)، **المرأة الموريتانية بين ثنائية الاتفاق والاختلاف**، المطبعة الوطنية، انواكشوط، 2002.
- التقرير الوطني للمؤتمر النسوي الرابع، الكفاح من أجل المساواة والتنمية والسلم، بكين، 1995.
- جريدة موريتانيا، ع 71، 28 نوفمبر، انواكشوط، 1961.
- خان (أحمد)، «مفاهيم ومصطلحات النضال السياسي»، مقال على الموقع الالكتروني: www.farrqu.net بتاريخ: 1/10/2008 .
- الدستور الموريتاني الصادر بتاريخ 20 يوليوز 1991
- الرفاعي (ليلى)، « تمكين المرأة: اشكالية مصطلح ووعورة تنفيذ»، مقال في موقع الجزيرة نت، بتاريخ: 2017/2/26
- فهمي (محمد سيدي)، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، ط، 1دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007
- ولد إشدو(محمذن)، أغاني الوطن، نشر وتوزيع ديوان الكتاب، ودار الصفوة، بيروت، 2007.
- ولد الحطاب (محمد فاضل)، تطور أوضاع المرأة الموريتانية، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ، كلية الآداب، تونس، 1995-1996.

- ولد امباب (محمد)، المرأة الموريتانية: من الاستقلال إلى ظهور مدونة الأحوال الشخصية أربعون عاما من النضال، كلية الآداب والعلوم الانسانية، انواكشوط، 2003.
- ولد داداه (المختار)، موريتانيا على درب التحديات، ط1، مطبعة كارتلا، باريس، 2006.
- ولد سيدي أحمد البكاي (سيدي)، «الحركة النسائية في موريتانيا حصاد السنين»، ديسمبر، 2011، منشور على الموقع الالكتروني: http://www.maurimedia.net
- يلا (العربي)، المرأة والمشاركة السياسية في المغرب، منتدى الفكر المعاصر، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ومؤسسة كونراد أديناو، الرباط، 2007.

- Aly Fall, « la Femme dans le système juridico-économique mauritanien », Revue Tunisienne de Droit ,1998.
- Archive Nationales, Série P.R, Dossier 303, Statut de L'union Fémmine, Nouakchott, 1975, Secrétariat d'Etat à la conditiocn Femme Mauritanie, stratégie de protection Feminine, juin 1992,
- Catherine Berlande, la Mauritanie méridiens, Karthala, Paris, 1989.
- cheikh Aidera, La femme mauritanienne et l'histoire politique .journal. l'authentique quotidien, No, 471, du 13 AVRIL,Mauritania, 2007.
- M, Mahmoud Ould M, Salah et M, el Hafed Ould Beddy, « l'interminable Gestation du Code de la famille » Juris-Classeur, no 2 1998.

المقابلات

الاسم الكامل	تاريخ ومحل الميلاد	الوظيفة الحالية او السابقة	تاريخ ومكان المقابلة
السالكة بنت اسنيد	1959- 2020 الترازة	كاتبة واعلامية	2016/02/7 انواكشوط
فيفي بنت أفيجي	1946/ آدرار	مناضلة، وسيدة أعمال	2017/07/04 انواكشوط
مريم بنت أحمد عيشة	1956/ الترارزة	مناضلة سياسية ووزيرة سابقة	2016//04/02 انواكشوط
مريم بنت حامدينو	1933- 2018 آدرار	مناضلة سياسية	2016/03/06 انواكشوط
مريم بنت لحويج	1959/ انشيري	مناضلة واستاذة جامعية	2016/02/16 انواكشوط
مريم داداه	1930/ فرنسا	مناضلة سياسية وحقوقية	2016/02/16 انواكشوط